مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 20 مارس 2024

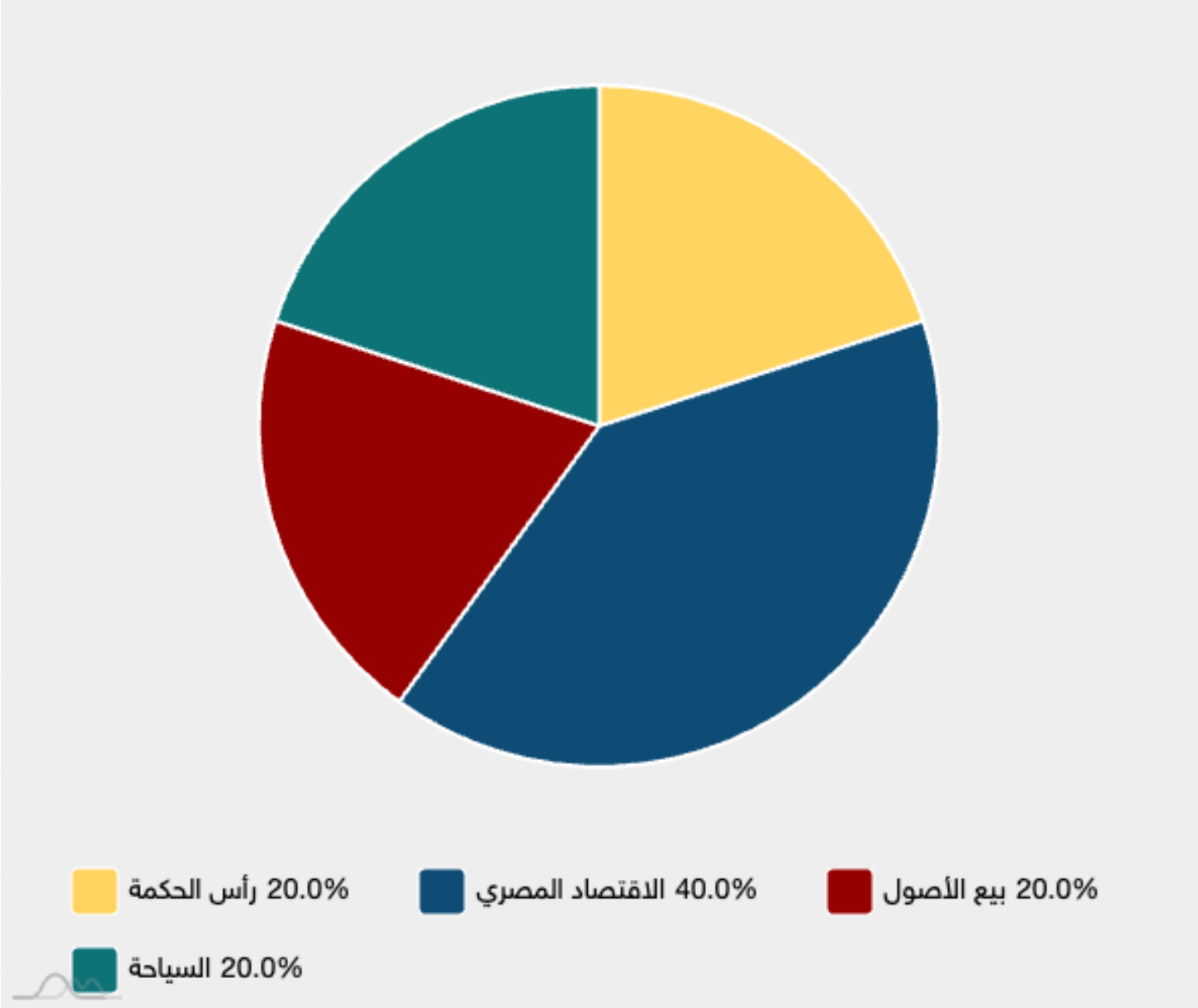

تايمز أوف إسرائيل: مصر أقنعت حماس بمواصلة المفاوضات بشأن الرهائن رغم العملية في مستشفى الشفاء

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

أبرز تقرير نشرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل نقلًا عن تقارير إعلامية أن مصر أقنعت حماس بمواصلة المفاوضات بشأن الأسرى رغم عملية جيش الاحتلال في مستشفى الشفاء.

وقالت الصحيفة العبرية نقلًا عن صحيفة العربي الجديد أن كبار مسؤولي المخابرات المصرية أقنعوا حماس صباح يوم الاثنين بعدم وقف جولة المحادثات بسبب العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في مستشفى الشفاء في غزة.

وقال مصدر مصري مطلع على الأمر، لم يذكر اسمه، للصحيفة القطرية ومقرها لندن، إن المسؤولين تدخلوا صباح أمس لضمان استمرار مشاركة الحركة.

ومع ذلك، يقول المصدر إنه يبدو من غير المرجح أن تؤدي المناقشات إلى وقف دائم لإطلاق النار – فقد استبعدت إسرائيل بشدة وقف إطلاق النار الدائم وتصر على أنها ستستأنف هدفها المعلن المتمثل في تدمير حماس بمجرد تنفيذ أي اتفاق.

ووفقًا للمصدر، وعلى الرغم من اهتمام الوسطاء بإنجاح الجولة الحالية من المفاوضات، إلا أن طموحاتهم لا ترقى إلى مستوى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة.

وانطلقت الجولة الأخيرة من المحادثات غير المباشرة بين "إسرائيل" وحماس مساء الاثنين في قطر، بعد وصول وفد إسرائيلي برئاسة رئيس الموساد ديفيد بارنيع إلى الدوحة.

المونيتور: بعيدًا عن الهجرة، ماذا تعني حزمة الاتحاد الأوروبي البالغة 8 مليارات دولار لمصر؟

(ترجمات . المونيتور)

تناول تقرير أعده جاك داتون نشره موقع المونيتور ما الذي تعنيه حزمة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي بقيمة 8 مليار دولار لمصر التي تعاني أزمة اقتصادية طاحنة.

وقال الموقع الأمريكي إن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين وصلت إلى القاهرة بتشكيلة مرصعة بالنجوم يوم الأحد، بما في ذلك زعماء النمسا وبلجيكا وقبرص واليونان وإيطاليا.

وفي حفل التوقيع مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم حزمة بقيمة 7.4 مليار يورو (8 مليارات دولار) لمصر التي تعاني من ضائقة مالية.

وسيجري صرف التمويل على مدى السنوات الثلاث المقبلة ويغطي العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والطاقة والهجرة. ويتضمن التمويل المقترح 5 مليارات يورو (5.45 مليار دولار) في شكل قروض ميسرة و1.8 مليار يورو (1.96 مليار دولار) من الاستثمارات، وفقا لملخص الخطة الذي نشره الاتحاد الأوروبي.

وستُقدم 600 مليون يورو إضافية (654 مليون دولار) في شكل منح، بما في ذلك 200 مليون يورو (218 مليون دولار) لإدارة الهجرة.

وقد تضرر الاقتصاد المصري بشدة بالفعل بسبب الحرب في غزة، إذ تراجعت أعداد السياحة في البداية وسجلت إيرادات قناة السويس انخفاضًا يصل إلى 50% في الإيرادات بعد تحويل مسار السفن من نقطة التجارة الحيوية هذا العام بسبب الهجمات الحوثية في البحر الأحمر على السفن التجارية.

كما أدى الصراع والهجمات اللاحقة على البحر الأحمر إلى إعاقة سوق الطاقة في مصر. وتراجعت إعادة تصدير مصر من الغاز بأكثر من 50% في الربع الرابع من 2023 مقارنة بالفترة نفسها من 2022.

وتهدف الحزمة الكبيرة للاتحاد الأوروبي إلى دعم الاقتصاد المصري المتعثر خلال أزمتي الطاقة والسياحة الناجمتين عن عدم الاستقرار الإقليمي والهجمات.

سيساعد تمويل مشاريع الطاقة مصر على تعزيز إنتاجها المحلي وصادرات الغاز الإقليمية التي تعوقها الصراعات حاليًا.

وتعترف منح إدارة الهجرة بالدور الذي تلعبه مصر في استضافة اللاجئين ووقف الهجرة غير النظامية إلى أوروبا.

ويشير الدعم الاقتصادي من خلال القروض والاستثمارات إلى التزام الاتحاد الأوروبي بالعلاقات الثنائية مع مصر بما يتجاوز التعاون الأمني.

ويشير الموقع إلى أن الاستقرار الإقليمي مهم لاقتصاد مصر ومصالح أوروبا، وبالتالي فإن المساعدات تشير إلى دعم دور القاهرة في التوسط في الصراعات.

وتوضح الحزمة أن كلا من الاتحاد الأوروبي ومصر ينظران إلى شراكتهما على أنها تغطي القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة الأوسع.

ذا كريدل: ضعف مصر السياسي والاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى إحياء جماعة الإخوان المسلمين

(ترجمات . ذا كريدل)

نشر موقع ذا كريدل تقريرًا كتبه بشار اللقيس، الباحث في الجامعة اللبنانية، يسلط الضوء على تداعيات تفاقم مشاكل مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي منها إمكانية عودة جماعة الإخوان المسلمين.

يلفت الكاتب اللبناني في مطلع تقريره إلى صدور حكم في صباح يوم 4 مارس بالإعدام على المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع، مع سبعة من قيادات الجماعة المحظورة (محمود عزت، ومحمد البلتاجي، وعمرو زكي، وأسامة ياسين، وصفوت حجازي، وعاصم عبد الماجد، ومحمد عبد المقصود) لتنظيمهم أعمال عنف قبل أحد عشر عاما فيما يسمى بقضية المنصة.

تعود القضية إلى عام 2013، بعد أيام من إطاحة الجيش المصري بالرئيس الراحل محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في انقلاب مدعوم من السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ومن الناحية الفنية، يمثل هذا الحكم الحكم الثالث على بديع البالغ من العمر 80 عامًا، بعد قضية غرفة عمليات رابعة سيئة السمعة في عام 2015.

ومع ذلك، وبعيدًا عن مفاهيم «العدالة»، تتكشف قصة أعمق ـ رواية محملة بالثقل السياسي. لم يكن حكم المحكمة يتعلق فقط بمحاسبة الأفراد على تجاوزات الماضي؛ لقد كانت خطوة استراتيجية من الدولة المصرية.

قنبلة موقوتة

ويشير الكاتب إلى أن حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي تخشى من الاضطرابات الاجتماعية الوشيكة المتوقعة نتيجة لاقتصاد الدولة المتعثر، والسياسات المالية المعيبة، وتراجع نفوذ العالم العربي، وعجز مصر في مواجهة التطهير العرقي الإسرائيلي في غزة - كل هذا مكونات لبرميل بارود محتمل مُجهز للانفجار في أي وقت.

ويشير المعلقون إلى أن الانفجار القادم قد يكون على نطاق غير مسبوق، بحيث يتفوق على انتفاضة الخبز عام 1977 وثورة 25 يناير عام 2011.

واستحضر بديع في إحدى المحاكمات دور الإخوان في حرب 1948، ومن ثم آثار النكبة على مصر وسياسات الدولة الهادفة إلى القضاء على الحركة الإسلامية الاجتماعية والسياسية الشعبية منذ الخمسينيات:

وقال بديع: «لا يهمنا إذا حكم علينا بالإعدام والسجن. فلسطين قضيتنا الأولى وقضية الأمة العربية والإسلامية. سيدي القاضي، هذا هو أصل القضية. نحن مسجونون حتى تتم صفقة القرن».

وبغض النظر عن دقة تصريح بديع العابر للزمن، فلا يمكن إنكار أن الأحداث الجارية في فلسطين اليوم من المرجح أن تلقي بظلالها على القاهرة في السنوات المقبلة، اعتمادًا على الطريقة التي تتعامل بها السلطات المصرية مع غزة. وتُلقي التداعيات القوية لأي خطوة خاطئة بثقلها على كاهل السلطات المصرية.

الدولة ضد الدين

وفي هذا السياق، وحسب ما يضيف الكاتب، يجدر التأمل في مناقشة روجر كايوا في «الإنسان والمقدس» حول التفاوت بين منظور الدولة الزمني والإدراك الديني للزمن.

تلتزم الدولة عادة برؤية موضوعية وزمنية وخطية غالبا، في حين تتبنى الأطر الدينية عادة منظورا «عابر للزمن» متشابكًا مع فهم تاريخي ـ سوف تتفوق فيه، مع مرور الوقت، النضالات الشعبية في نهاية المطاف على السلطة الفاشلة.

وبينما تسعى الدولة إلى تنظيم الحركة والوقت، وإظهار سلطتها من خلال مؤسسات مثل المحاكم والسجون،

ينخرط الإسلاميون في ساحة مختلفة. إنهم يواجهون الدولة في الشوارع، والأزقة، والمنابر، والسجون، مع التركيز بشكل استراتيجي على البعد الزمني ـ أو «خلود» النضال.

وفي الواقع، فإن فهم المواجهة السياسية بين القاهرة والإخوان المسلمين يتطلب الغوص العميق في العلاقة التاريخية بينهما.

من التفاعلات المشحونة في الثلاثينيات إلى هيمنة الخمسينيات، ثم التعايش المتردد في السبعينيات، ثم ظهور «الصندوق» الإسلامي خلال الربيع العربي، ومن ثم عصر «ما بعد الإسلاموية» (كما وصفها عالم الاجتماع الإيراني الأمريكي آصف بيات)، مرت جماعة الإخوان المسلمين بمراحل مختلفة في لعبة محصلتها صفر مع الدولة.

وترتكز هذه العلاقة على سمات أساسية متأصلة بعمق في الحياة السياسية المصرية، والتي لا تستطيع بيروقراطية الدولة التغلب عليها ولا يستطيع الإخوان استيعابها بالكامل.

علاوة على ذلك، فإن تطور الدولة المصرية، بنظام السيطرة المركزية الذي يمتد لأكثر من ستة آلاف عام، مر عبر فترات محورية مختلفة، ساهمت كل منها في الأزمات الفريدة التي لا تزال تشكل المشهد السياسي في البلاد.

الإخوان على مر العصور

من منظور تاريخي، يمكن فهم ظهور جماعة الإخوان المسلمين على أنه رد فعل مدني على عنف الدولة الذي تمارسه الأنظمة على المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن التوتر العلماني الإسلامي في مصر ليس مجرد صدام ثقافي، بل نتيجة لانتهاكات الدولة العنيفة لرأس المال الرمزي للمجتمع.

ومن المهم أيضًا أن ننظر إلى جماعة الإخوان المسلمين في المقام الأول باعتبارها حركة اجتماعية وليست سياسية، على غرار، حماس في فلسطين وحزب االله في لبنان، واللتين تعود جذورهما أيضًا إلى النشاط الاجتماعي الشعبي.

في عهد الحكم الملكي في مصر في تلك الفترة، تحالف الإخوان بشكل وثيق مع شخصيات مثل فتحي رضوان، وعزيز المصري، ومحمد صالح حرب في معارضة سعد زغلول وحزب الوفد القومي الليبرالي. ومع ذلك، بعد زوال النظام الملكي، وجدت جماعة الإخوان المسلمين نفسها على طرفي نقيض.

وفي الستينيات المضطربة، واجهت شخصيات مثيرة للجدل مثل سيد قطب الاضطهاد، في حين أكد حسن الهضيبي، المرشد العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين، على دورهم «كدعاة لا قضاة».

خلال رئاسة أنور السادات في السبعينيات، تأرجحت جماعة الإخوان المسلمين بين التأييد والمعارضة، وفي الثمانينيات، أدانت اغتياله على يد الجماعة الإسلامية المتشددة.

ويساعد هذا في تفسير العلاقة المتقلبة بين الدولة والإخوان عبر التاريخ المصري الحديث.

انفجار من الماضي

وأوضح الكاتب أن «عودة» الإخوان المسلمين، على الأقل أمام الرأي العام، تثير تساؤلات حول ما تريده الدولة المصرية من المجتمع، ذلك أن مشاريع «التنمية غير الضرورية» الباهظة الثمن التي تنفذها الحكومة - إقامة مدن جديدة بالكامل، بما في ذلك العاصمة - والمشاريع العشوائية التي ازدهرت في عهد السيسي لم تُفد بعد المصريين العاديين أو تحل التحديات الاقتصادية والوطنية الطويلة الأمد في مصر.

وعلى الرغم من الطفرة المصطنعة المنسوبة إلى مشاريع الأنا هذه، إلا أن مصر تقبع في أسفل الدول العربية من حيث جودة التعليم، حيث احتلت المرتبة 139 عالميًا في عام 2023، والمرتبة 153 في الأمن الصحي، مع استمرار الفساد في صبغ مؤسساتها، التي تحتل المرتبة 130 فيها.

ويمكن القول إن مشاريع الغرور هذه في مصر اليوم لا تفعل أكثر من مجرد إثراء الأوليغارشية المالية الراسخة في أروقة السلطة، والتي تفتقر إلى أي رؤية للتنمية المستدامة.

وفي حين أن جماعة الإخوان المسلمين قد تكون محظورة رسميًا، فإن دورها التاريخي كنظام دعم للشعب خلال الأوقات التي كانت فيها الدولة إما غير راغبة أو غير قادرة على تقديم الدعم يستلزم الحذر.

وإذا فشلت الحكومة في التعامل بحذر في الشؤون الداخلية ـ وخاصة على خلفية هجوم الإبادة الجماعية الذي ترتكبه إسرائيل ضد المسلمين في غزة على الحدود المصرية ـ فقد يعود الإخوان إلى الظهور من الظل، فيصطدموا وجهًا لوجه بالدولة مرة أخرى.

المونيتور: حرب غزة تختبر تكامل الغاز في شرق البحر المتوسط وأمن الطاقة الوطني

(ترجمات . المونيتور)

تناول تقرير نشره موقع المونيتور تأثيرات حرب غزة على التكامل في مجال الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسطة وأمن الطاقة مع استمرار الحرب في غزة وتمددها إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط.

ووفقًا للموقع، وفي ضوء الصدمة الهائلة والكارثة الإنسانية التي سوف تستمر لسنوات عديدة، وبقدر ما قد تبدو لافتة للنظر، فإن تأثير حرب غزة على الطاقة قد يؤدي فقط إلى تأخير الدفعة التالية من مشاريع الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط.

ولكن إذا اشتدت الحرب لتشمل لبنان على الحدود الشمالية لإسرائيل وتعمقت أكثر في جنوب غزة، فإن التأثير قد يتمثل في إعادة توجيه شبكة الغاز الإقليمية من اتجاه الشمال والجنوب (مصر وإسرائيل والأردن وربما قبرص) إلى شبكة الغاز الإقليمية من اتجاه الشرق والغرب، شبكة أكبر لتشمل العراق.

وبقدر ما قد ترغب حكومات مصر والأردن وإسرائيل في مواصلة النمو المنفصل في تدفقات الغاز الطبيعي من إسرائيل، فإن رؤية لعبة الغاز المتكاملة بقوة في شرق البحر المتوسط قد تتعرض للركود، مع تلبية احتياجات الطاقة المصرية والأردنية وحتى اللبنانية المستقبلية من مصادر الإمدادات والبنية التحتية المختلفة.

وقد نرى الغاز البحري في قبرص يتجه جنوبًا إلى الشبكة البحرية المصرية، لكن برامج الاستثمار الجديدة المرتبطة بإسرائيل وربما العراق ستخلق أنماطًا أخرى من العرض والطلب.

ومن المرجح أن تحدد القرارات المتخذة والبنية التحتية التي بُنيت نوع التكامل الذي ستتبعه المنطقة على مدار

الثلاثين عامًا القادمة.

وقد يؤدي تفاقم الصراع في غزة إلى قيام مصر والأردن وإسرائيل بتأمين مستقبل الطاقة بشكل منفصل بدلًا من التعاون في موارد الغاز المشتركة كما هو متصور.

وقد تؤدي الخيارات الجيوسياسية والبنية التحتية للطاقة الناشئة عن الحرب إلى إعادة توجيه منطقة شرق البحر المتوسط بأكملها نحو شركاء وشبكات مختلفة عما كان مخططًا له في البداية.

ويعتمد أمن الطاقة على المدى الطويل لدول المشرق وشمال أفريقيا على كيفية تطور الصراع وما إذا كان التعاون الإقليمي لا يزال قادرًا على التقدم.

ويُعد حل النزاع واستقرار الوضع الأمني أمرًا مهمًا لتحقيق سوق غاز وقطاع طاقة متكاملين في شرق البحر المتوسط.

ذا ناشيونال: الاقتصاد المصري سيحصل على دفعة من حزمة مساعدات البنك الدولي وسط رفع تصنيف ستاندرد آند بورز

(ترجمات . ذا ناشيونال)

استعرض تقرير نشره موقع ذا ناشيونال حصول الاقتصاد المصري على دفعة جديدة من خلال حزمة تمويل جديدة من البنك الدولي تبلغ قيمتها 6 مليار دولار.

ويقول الموقع إن من المتوقع أن يحصل الاقتصاد المصري على دفعة جديدة بعد أن قال البنك الدولي إنه سيقدم تمويلًا بقيمة 6 مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة، إضافة إلى القائمة المتزايدة من صفقات التمويل التي وقعتها القاهرة في الأسابيع الأخيرة.

ويأتي التزام التمويل بعد أن قامت وكالة ستاندرد آند بورز برفع التصنيف الائتماني للدولة الواقعة في شمال إفريقيا.

وقال البنك الدولي يوم الاثنين إن الحزمة ستقسم إلى شريحتين قيمة كل منهما ثلاث مليارات دولار ستقدم لبرامج حكومية مختلفة والقطاع الخاص.

وستركز برامج البنك المختلفة، التي سيجري من خلالها توفير الأموال، على إصلاح جوانب الاقتصاد المصري، بما في ذلك بيع أصول الدولة المنتظر والذي من المتوقع بموجبه أن تبيع الحكومة أكثر من 30 شركة مملوكة للدولة لشركات القطاع الخاص، سواء المحلية أو الأجنبية.

ومن خلال برامجه الحكومية، يعتزم البنك أيضًا تعزيز «حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتحسين كفاءة وفعالية إدارة الموارد العامة».

وقال البنك الدولي: «إن مجموعة البنك الدولي ملتزمة بشراكتها الاستراتيجية طويلة الأجل مع مصر، وتدعم الإجراءات التي تتخذها البلاد من أجل تعافيها الاقتصادي واستعادة مسار مستدام للنمو الشامل».

وجاء هذا الإعلان بعد ساعات من رفع وكالة ستاندرد آند بورز توقعاتها الائتمانية لمصر إلى «إيجابية» من «مستقرة».

وقالت الوكالة إن التوقعات الإيجابية «تعكس إمكانية تحقيق مزيد من التحسن في الوضع الخارجي لمصر والتخفيف من حدة نقص العملة الأجنبية».

وأضافت الوكالة: «وهي تعكس أيضًا وجهة نظرنا بأن تحديد سعر الصرف من خلال قوى السوق سيساعد في دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبمرور الوقت، دعم خطة الحكومة لضبط الأوضاع المالية».

ويأتي رفع التصنيف الائتماني إلى إيجابي، من مستقر، في أعقاب الانتهاء من عديد من صفقات التمويل التي زودت مصر بما يكفي من النقد لسد الفجوات التمويلية على مدى السنوات الأربع المقبلة.

تسببت أزمة العملة الأجنبية في كارثة لاقتصاد البلاد المعتمد على الاستيراد على مدى العامين الماضيين، وبالتالي فإن الصفقات الجديدة ستمنح الحكومة مهلة من الضغوط المالية المتفاقمة والسخط الشعبي.

وجاءت أحدث صفقة تمويل من البنك الدولي بعد يوم من وضع الاتحاد الأوروبي اللمسات الأخيرة على اتفاق مثير للجدل مع مصر أعطى بموجبه القاهرة مهمة الحد من الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط مقابل تمويل بقيمة 8 مليارات يورو (8.7 مليار دولار) على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وكجزء من «الشراكة الاستراتيجية»، سيزيد الاتحاد الأوروبي ومصر أيضًا تعاونهما في مجالات الطاقة المتجددة والتجارة والأمن الإقليمي، وفقًا لرئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، التي زارت القاهرة يوم الأحد مع ستة زعماء أوروبيين.

وقد شجبت جماعات حقوق الإنسان التي تنتقد الرئيس عبد الفتاح السيسي الصفقة.

وقال المحلل المالي محمد رجب لصحيفة ذا ناشيونال: «سلسلة الصفقات، بدءًا برأس الحكمة، أعادت ثقة المؤسسات المالية الدولية، والصفقة الأخيرة للبنك الدولي هي بالتأكيد مثال على ذلك».

وأوضح: «لم تكن هذه صفقة كان أحد يتوقعها لأن البنك كان يدرس خياراته قبل الالتزام بمزيد من التمويل في مصر، لكنني أعتقد أن إبرام هذه الصفقات منحه الضمانات التي كان بحاجة إلى الالتزام بها».

وفي فبراير، منحت مصر كونسورتيوم تقوده مجموعة أبو ظبي القابضة الإماراتية حقوق تطوير مدينة رأس الحكمة على البحر المتوسط مقابل 35 مليار دولار نقدًا.

وكانت الصفقة الإماراتية أساسية في متابعة التعويم الحر للجنيه المصري، والذي قدمه البنك المركزي في 6 مارس.

وعلى الرغم من أن العملة فقدت أكثر من ثلث قيمتها الرسمية بين عشية وضحاها، إلا أن انخفاض قيمة العملة نجح في الحد من نمو السوق السوداء لتداول العملات التي حاربت الحكومة لعدة أشهر للسيطرة عليها.

وكان التعويم أيضًا طلبًا رئيسًا من صندوق النقد الدولي قبل الاتفاق الذي كان يبرمه مع القاهرة منذ نهاية عام 2022.

/ moasher

وبعد صفقة رأس الحكمة، زار وفد من صندوق النقد الدولي القاهرة ووضع اللمسات الأخيرة على حزمة التمويل، والتي زيدت من 3 مليارات دولار متفق عليها في 2022 إلى 8 مليارات دولار.

ميدل إيست مونيتور: معاناة المعتقلين السياسيين خلف القضبان في رمضان

(ترجمات . ميدل ايست مونيتور)

سلط تقرير كتبه محمود حسن نشره موقع ميدل إيست مونيتور الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المعتقلون السياسون في السجون المصرية.

ويلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أن لقيمات قليلة قد تشبع بسهولة جوع الصائمين خلف القضبان في مصر، لكن الطعام لن يخفف مرارة السجن ظلمًا في قضايا سياسية. في رمضان تلو الآخر، ينتظرون بصيص ضوء قد يساعد في إطلاق سراحهم.

يجلب رمضان في السجون المصرية للمعارضين السياسيين مزيجًا من الجوع والمرض، والألم والمعاناة، لكنه قد يجلب لهم أيضًا لحظات قليلة من الأمل والدموع من الدعاء إلى االله وسط آمال في أن ينالوا ذات يوم محاكمة عادلة ستسمح للآلاف الأبرياء بالعودة إلى منازلهم.

وتقدر منظمات حقوقية محلية ودولية عدد المعتقلين السياسيين في مصر بنحو 60 ألف معتقل. ومن بين هؤلاء الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين والأطباء والبرلمانيين السابقين والناشطين من الحركات الإسلامية والليبرالية واليسارية.

في أحد أيام شهر رمضان، نُقل بعض المعتقلين بين السجون، ورفضوا الإفطار لكونهم مسافرين على الطريق، فمكثوا 13 ساعة متواصلة داخل صندوق معدني، حاملين زجاجات المياه الخاصة بهم و بعض الأطعمة الجافة التي لن تفسد في الطريق.

معاناة كبيرة

وينقل الموقع عن محمد سيد، وهو اسم مستعار طلب منا استخدامه، قوله إنه نُقل من سجن الفيوم إلى سجن الوادي الجديد جنوب غربي البلاد، لقضاء عقوبة السجن لمدة عام بتهمة التظاهر ضد نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وخلال تلك الرحلة، نحو السجن القريب من الحدود المصرية الليبية، كان المعتقلون خائفين ومتعبين. واضطر بعضهم إلى التبول داخل السيارة باستخدام الزجاجات البلاستيكية التي كانت بحوزتهم، بعد منعهم من دخول الحمامات.

وقال للموقع البريطاني: «أصيب أحدنا بالإسهال واضطر إلى استخدام الحمام. جعلنا من ملابسنا ما يشبه الستارة حوله حتى يتمكن من قضاء حاجته في السيارة، وينظف نفسه ببعض الماء الذي كان بحوزته، ويجمع البراز في كيس بلاستيكي. كان يتألم كثيرًا: ألم في بطنه وألم الظلم والقهر».

وبعد غروب الشمس بحوالي ساعة، وصلت سيارة الترحيلات وعلى متنها عشرة معتقلين بأعمار مختلفة. تناولوا رشفات من الماء وأكلوا بعض التمور، قبل البدء برحلة ثانية إلى أحد أسوأ السجون شهرة في البلاد.

ومن المعروف أن المسؤولين في هذا السجن، المسمى «المنفى»، «يكرمون» المعتقلين الجدد من خلال تعذيبهم وإساءة معاملتهم وضربهم وإهانتهم عند وصولهم. ويضم السجن 216 زنزانة، وغالبا ما تستهدف الانتهاكات معارضي السيسي.

الصيام داخل الثلاجات

وأشار الكاتب إلى تجربة أخرى للمعتقلين الذين يصومون رمضان في السجون المصرية، وهي ما يسمى بالصيام داخل الثلاجة، في إشارة إلى زنازين صغيرة جدًا تخضع لرقابة الأمن الوطني. وتتوزع هذه الزنازين على مراكز الشرطة والمقرات الأمنية في كافة أنحاء البلاد.

عادة ما تُخصص «الثلاجة» لأولئك الذين اختفوا قسرًا. ويبقون هناك قبل عرضهم على النيابة العامة، وقد يبقون هناك لعدة أيام أو أسابيع أو أشهر. إنها غرفة مصنوعة من جدران خرسانية بدون نوافذ. لا يوجد هواء نقي أو ضوء الشمس. غالبًا ما تكون هذه الزنازين موبوءة بالحشرات مثل الصراصير والنمل وغيرها.

وقال شاهد عيان، طلب عدم الكشف عن هويته، إن أصعب أيام الصيام كانت في «الثلاجة»، حيث كانت الزيارات ممنوعة منعا باتا، كما كان دخول الطعام من أفراد الأسرة يزيد الطين بلة.

وتابع: «كنت أصوم وحدي، وأتناول السحور وحدي، وأفطر وحدي، لكن في بعض الأحيان، في لحظة شفقة، يسمح لي الضابط المسؤول بشراء الطعام من خارج السجن، على نفقتي الخاصة».

وأوضح أن المعتقلين يطلبون من النيابة العامة تجديد حبسهم وعدم الإفراج عنهم حتى يتمكنوا من البقاء في السجن الرئيس وعدم وضعهم في «الثلاجة» خوفًا من تعرضهم للتعذيب والتنكيل أو إعادة تدوير ملفاتهم في سجون جديدة.

ولفت الكاتب إلى أن من أكثر الأشخاص الذين يعانون من قضية إعادة التدوير هو المرشح الرئاسي السابق ورئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح ونائبه محمد القصاص. وقد جرى تدويرهم منذ القبض عليهم عام 2018، بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها ونشر أخبار كاذبة.

ومقارنة بالصيام داخل سيارة الترحيل و«الثلاجة»، يبدو الوضع أفضل داخل السجون الرئيسة والمركزية، التي بلغ عددها عام 2021 نحو 168 سجنا، لا تشمل أقسام الشرطة والمعتقلات السرية، بحسب مركز أبحاث مبادرة الإصلاح العربي.

ويوجد داخل السجون الرئيسة، التابعة لمصلحة السجون ومديريات الأمن، غرف وعنابر كبيرة مزودة بثلاجات لتخزين المواد الغذائية. ويُمنح المعتقلون وقتًا لممارسة الرياضة يوميا. كما يُسمح لهم باستقبال الزوار أو تلقي الطعام من عائلاتهم أو شراء السلع من مقصف السجن.

ويقول صابر الشرقاوي، وهو اسم مستعار آخر، إن الأسر تقدم وجبات الإفطار والسحور لأقاربها خلال شهر رمضان وغيره من الأيام، ويُحتفظ ببقايا الطعام في ثلاجة العنبر. كما يستفيدون من الوجبات التي تقدمها إدارة السجن، والتي تشمل الأرز ونوع من الخضار بالإضافة إلى اللحوم التي تقدم مرتين في الأسبوع. يتوفر البيض والمسقعة

(الباذنجان المقلي) في الأيام الأخرى. وجبة السحور تشمل الفول والطحينة.

داخل السجون الرئيسة، يمكن أداء صلاة التراويح والتهجد، بينما يُسمح بالدروس الدينية والعلمية وقراءة القرآن الكريم، على أن يجري ذلك في كل غرفة على حدة. وتُراقب هذه الأنشطة من إدارة السجن، من خلال كاميرات موزعة في جميع أنحاء العنابر، بحسب تصريح صابر.

وقال صحفي وشاهد عيان، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إنه قضى أكثر من شهر رمضان خلف القضبان قبل أن يُطلق سراحه منذ سنوات. وأشار إلى أنه كان يعاني من الجوع والخوف أثناء صيامه. الجوع عندما يفسد الطعام بسبب ارتفاع درجة الحرارة فيفطر على تمر وماء فقط، والخوف عندما يغلق باب الزنزانة.

وقال: «ولم يكن لنا من سبيل سوى القرب من االله وتدبر آيات القرآن الكريم. كنا نصلي ونسهر الليل كله، ونختم القرآن كثيرًا، ونبكي كثيرًا. كانت الخلوة مع االله، ولولا ذلك لكنا متنا من الخوف والظلم والقهر».

وجبات مشتركة

خلال شهر رمضان، يتكبد أفراد عائلات المعتقلين نفقات كبيرة استعدادًا لزيارتهم. ويقومون بتحضير الطعام لأقاربهم المسجونين، وهو ما يشكل نفقة إضافية وباهظة الثمن في ظل انهيار العملة المحلية وارتفاع الأسعار الذي أثر على جميع السلع الغذائية. كما أن هناك مشقة السفر حيث تضطر الأسر إلى السفر من المحافظات البعيدة لساعات طويلة لرؤية أحبائهم في السجون القريبة من الحدود، فقط للبقاء معهم لمدة نصف ساعة.

ويشارك أهالي المعتقلين في إعداد وجبات طعام تكفي إجمالي عدد الأشخاص في الزنزانة الواحدة وهو 25 فردًا، وسيكون لكل أسرة دور في تحمل تكلفة إعداد الوجبات يوم الزيارة، مما يضمن إيصال الطعام بشكل منتظم إلى المعتقلين طوال الأسبوع في تلك الزنزانة.

لكن أم أحمد، زوجة أحد المعتقلين الجدد، تقول إنها لا تستطيع إعداد الطعام لزوجها الذي اعتقل قبل شهر رمضان. وهي لا تعرف مكان احتجازه أو إلى أين أُرسل بعد اختفائه قسرًا. واتصلت بالنائب العام والجهات المعنية الأخرى، لكنها لم تتلق أي رد.

وبطبيعة الحال، تختلف حياة السجناء في شهر رمضان من سجن إلى آخر. كما يختلف الأمر بحسب ما إذا كان محبوسًا احتياطيًا، أو مختفيًا قسريًا، أو إذا صدر ضده حكم نهائي. ومع ذلك، يظل الجوع والخوف مشاعر غامرة يشعر بها جميع المعتقلين في سجناء مصر في شهر رمضان، وفي كل شهر.

يديعوت أحرونوت: مصر تعلق آمالها على مشروع مدينة سياحية جديدة للخروج من الأزمة المالية

(ترجمات . يديعوت أحرونوت)

اهتم تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت بتعليق مصر آمالها على الصفقات الاستثمارية ومن أبرزها صفقة رأس

الحكمة مع الإمارات للخروج من أزماتها المالية.

تلفت الصحيفة العبرية في مطلع تقريرها إلى إعلان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي مؤخرًا عن مشروع مشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير مدينة رأس الحكمة المصرية الجديدة في المنطقة الساحلية الشمالية الغربية لمصر، على بعد حوالي 350 كيلومترًا شمال غرب القاهرة، على شواطئ البحر المتوسط. .

وقال في الإعلان يوم 23 فبراير: «يسعدني ويشرفني أن أكون معكم اليوم وأعلن عن هذه الاتفاقية الاستثمارية الكبرى، التي تعتبر بكل المقاييس أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر». وتأمل مصر أن يساعد تنفيذ المشروع في إبقاء البلاد واقفة على قدميها وسط الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجهها.

وبحسب التقارير، فإن المشروع يتضمن استثمارات تقدر بحوالي 150 مليار دولار في مصر، منها 35 مليار دولار سيجري تحويلها مباشرة إلى الحكومة المصرية خلال شهرين، على عدة دفعات. وبحسب بيان للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فقد حولت الإمارات بالفعل جزءًا من المبلغ إلى الخزانة المصرية بعد أيام قليلة من الإعلان عن المشروع.

وتبلغ المساحة الإجمالية المقترحة لقطاع السياحة ضمن الاستثمار في المنطقة حوالي 180 كيلومترًا مربعًا، مهيأة لإقامة مشاريع سياحية متكاملة. وبحسب التقارير، من المتوقع أن يجذب المشروع أكثر من 8 ملايين سائح إضافي إلى مصر سنويًا. ومن المتوقع أن تحصل مصر على 35% من أرباح المشروع.

وإلى جانب من يشيدون بالمشروع ويعتقدون أنه سيصبح مشروعًا ناجحًا يعكس التعاون الكبير بين مصر والإمارات ومن المتوقع أن يساعد الاقتصاد المصري بشكل كبير، هناك من يعارضه لعدة أسباب. وتجدر الإشارة إلى أن المخاوف والمعارضة للمشروع بدأت قبل الإعلان الرسمي عنه، عندما انتشرت شائعات حول المشروع في مصر، مما اضطر الحكومة إلى الكشف عن التفاصيل.

ويخشى بعض معارضي المشروع من خسارة مصر أراضي الدولة في محاولة للتغلب على أزمتها الاقتصادية. وأشار مدبولي إلى أن المشروع عبارة عن شراكة مع الإمارات ولم يتضمن بيع أصول، وأن مصر ستحصل على نسبة من أرباح المشروع.

وبحسب ادعاءات أخرى لمعارضي الصفقة، فإنها تشكل تهديدًا أمنيا لمصر بسبب موقع رأس الحكمة الجغرافي ودخول عناصر أجنبية إلى المنطقة. وهناك حجة أخرى ضد الصفقة وهي أنها لم تُبرم مع الإمارات العربية المتحدة، بل مع أولئك الذين يُزعم أنهم يتسترون خلفها – إسرائيل. ووفقًا لهذا الادعاء، فإن إسرائيل تشتري بالأساس الأراضي المصرية في الصفقة. وبطبيعة الحال، هذه ليست أكثر من نظرية مؤامرة، وفقًا للصحيفة.

ولفتت الصحيفة إلى أن الإمارات العربية المتحدة ليست المستثمر الوحيد في المنطقة. ففي نوفمبر 2023، أفيد أن الشخص الآخر الذي اختار الاستثمار في المدينة السياحية الجديدة ليس سوى الممثل روبرت دي نيرو، صاحب سلسلة فنادق ومطاعم نوبو العالمية.

وفي مقطع فيديو منشور على الإنترنت، أعلن دي نيرو عن توسع نشاطه في مصر مع شركائه، مع تقارير تشير إلى أنه من المتوقع أن يفتتحوا مطعمين في البلاد بحلول عام 2026، أحدهما في مدينة الشيخ زايد والآخر في مدينة رأس الحكمة الجديدة. على الرغم من أن الإعلان صدر في نوفمبر، إلا أن الموضوع تصدر عناوين الأخبار في الأسابيع الأخيرة بسبب المناقشات المكثفة المحيطة بالصفقة.

منطقة رأس الخيمة هي في الأساس شبه جزيرة في البحر المتوسط. لقد كانت دائما محبوبة من جانب الأثرياء

المصريين، الذين يقضون الصيف هناك. وبحسب التقارير، فإنها تحمل أيضًا أهمية تاريخية للمصريين، حيث كانت بمثابة البوابة الغربية لمصر، وميناء لرسو السفن، ومقرًا لاستراحة الملوك والرؤساء عبر التاريخ. وفقًا للتقديرات، يعيش هناك اليوم 25000 شخص من السكان الأصليين في المنطقة، ويعمل عدة آلاف آخرين في الزراعة والسياحة.

المونيتور: بلينكن يزور السعودية ومصر مع تزايد الخلاف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" بشأن غزة

(ترجمات . المونيتور)

استعرض تقرير نشره موقع المونيتور خطط وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لزيارة السعودية ومصر بالتزامن مع تزايد القلق الأمريكي حول عملية برية محتملة لجيش الاحتلال في رفح.

وقال الموقع الأمريكي إن وزير الخارجية أنتوني بلينكن سيقوم بزيارة المملكة العربية السعودية ومصر هذا الأسبوع للدفع من أجل وقف إطلاق النار في قطاع غزة وإحراز تقدم في خطط مستقبل القطاع بعد الحرب.

وفي حديثه للصحفيين في الفلبين، حيث يتواجد حاليًا، قال بلينكن يوم الثلاثاء إنه سيستغل رحلته إلى الشرق الأوسط – وهي السادسة له منذ اندلاع حرب غزة – «لمناقشة البنية الصحيحة للسلام الإقليمي الدائم».

ويواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رفضه العلني لرؤية الإدارة الأمريكية لغزة ما بعد الحرب، بما في ذلك دعواتها إلى حل الدولتين لتسوية الصراع المستمر منذ عقود، وإلى تشكيل سلطة فلسطينية مُنشطة تحكم المنطقة عندما تنتهي الحرب.

ولم يذكر بلينكن، الذي سيزور مدينة جدة الساحلية السعودية يوم الأربعاء والعاصمة المصرية القاهرة يوم الخميس، توقفًا في "إسرائيل"، حيث سافر في كل من رحلاته السابقة إلى الشرق الأوسط منذ هجوم حماس.

وأضاف: «لقد أبلغنا "إسرائيل" أيضًا بضرورة وجود خطة لغزة عندما ينتهي الصراع، والتي نأمل أن تكون في أقرب وقت ممكن، بما يتوافق مع احتياجات إسرائيل للدفاع عن نفسها والتأكد من عدم حدوث هجوم 7 أكتوبر مرة أخرى أبدًا».

اجتمع مسؤولون من "إسرائيل" ومصر وقطر في الدوحة يوم الاثنين لإجراء جولة جديدة من المحادثات حول وقف إطلاق النار الذي سيوقف القتال لمدة ستة أسابيع تقريبًا مقابل إطلاق حماس سراح حوالي 40 رهينة من النساء والمرضى وكبار السن. وقال ماجد الأنصاري، المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، في مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء، إن المسؤولين القطريين «متفائلون بحذر» عقب المحادثات التي جرت في اليوم السابق.

وتحدث بلينكن أيضا عن «الوضع الإنساني المروع» في قطاع غزة، حيث قالت وزارة الصحة يوم الثلاثاء إن أكثر من 31,800 فلسطيني في القطاع الذي يبلغ عدد سكانه 2.3 مليون نسمة قتلوا منذ أوائل أكتوبر. وقال كبير الدبلوماسيين الأمريكيين إنه «يتعين على إسرائيل ضمان وصول المساعدات إلى القطاع المحاصر».

وجاء تعليقه بعد تقرير جديد صادر عن مجموعة من منظمات الإغاثة الدولية، بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية، الذي ذكر يوم الاثنين أن 1.1 مليون شخص – نصف سكان غزة – يواجهون مجاعة وشيكة. وذكر التقرير المدعوم من الأمم المتحدة أن 70% من السكان في شمال غزة يعانون من مستويات «كارثية» من الجوع.

وأشار الموقع إلى أن رحلة بلينكن تأتي في الوقت الذي تتسرب فيه إحباطات إدارة بايدن تجاه إسرائيل على نحو متزايد إلى الرأي العام. في أعقاب خطابه عن حالة الاتحاد، الذي حذر فيه "إسرائيل" من استخدام مساعدات غزة «كورقة مساومة».

وخلال مكالمة هاتفية يوم الاثنين مع نتنياهو – الأولى منذ أكثر من شهر – طلب بايدن من فريق إسرائيلي من المسؤولين العسكريين والاستخباراتيين والإنسانيين زيارة واشنطن في الأيام المقبلة للتشاور بشأن الهجوم الإسرائيلي المخطط له على مدينة رفح الحدودية المزدحمة بغزة. وقال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان للصحفيين إن المسؤولين الأمريكيين سيستخدمون الاجتماعات لوضع «نهج بديل» لاستهداف قيادة حماس لا يتطلب من "إسرائيل" إطلاق عملية برية كبيرة في رفح. وأضاف أن "إسرائيل" لم تطرح بعد خطة لنقل 1.5 مليون فلسطيني لجأوا إلى رفح بعيداً عن الأذى.